http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2003) السنة الثامنة - الاثنين (3) كانون الثاني 2011

الى أنظار مجلس النواب..

حـفـارات تجثـم عـلـى شـاطئ دجـلـة بـدون عمل

تحقيق /ايناس طارق
تصوير : حازم خالد

يحتل موضوع الفساد المالي والاداري حيزاً كبيراً من مساحة المؤسسات في العراق، وصارت هذه الحالة ظاهرة شوهت الوجه الذي حلمنا به لعراق جديد سماته العدالة والمساواة والشفافية في التعامل التي تضمن الوصول الى المعلومة بيسر يساعد في الكشف عن اية ظاهرة تعيق عملية البناء والتقدم.

وانطلاقاً من هذا الموقف تبنت المدى التصدي لمثل تلك المواضيع منذ ايامها الاولى، عندما نشرت مواضيعها عن كوبونات النفط وغيرها.. اليوم عندما نتصدى في عدة تحقيقات نشرت بشأن وجود ملفات فساد مالي وإداري في مجلس محافظة بغداد وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بقمة الهرم وضعف إدارة المجلس وما ترتب على ذلك من سوء خدمات وحالة مزرية تشهدها الكثير من مناطق بغداد وحاجتها الملحة للخدمات التي هي من صلب عمل مجلس المحافظة، نقول اليوم ونحن ننهض بمهمة كهذه لاننطلق من مواقف شخصية تجاه شخص بحد ذاته، بل لممارسة إجراءات تضع العراقيل والمطبات امام مشوار ترسيخ المنهج الديمقراطي، الذي لا يمكن ان يستقيم مع وجود كل حالات الفساد.

ولان من الطبيعي ان تكون بغداد كونها العاصمة نموذجاً كما يفترض في اعطاء صورة حية عن ما حصل من تقدم، فقد احتلت موضع الصدارة في الاهتمام.. غير ان ما تشهده العاصمة يقدم نموذجاً عن مدى اللا ابالية عند المسؤولين في الحكومة المحلية لبغداد. فبعد حوالي ثماني سنوات والبغداديون يعانون من نقص حاد في كل انواع الخدمات تجعل كل منصف يتساءل عن الذي قدمه مجلس بغداد للمواطن.فالطرق والشوارع في جميع بغداد تعاني الامرين من حيث المطبات والحفريات ونقص الكهرباء والاتصالات وغيرها.

واستمراراً للنهج الذي اختطيناه في الكشف عن بؤر الفساد نفتح اليوم ملفاً اخر من ملفات مجلس محافظة بغداد وعن ممارسات لهدر المال العام وسرقات في وضح النهار.. ملفاً يتعلق بشراء حفارات ومعدات لكري نهر دجلة من تخصيصات ميزانية تنمية الاقاليم كما يفترض،غير ان المجلس قام بشراء هذه الحفارات دون الاستعانة بوزارة الموارد المائية والدوائر المختصة، ليؤول الأمر إلى ان تبقى الحفارات قابعة في النهر على ضفاف نهر دجلة مركونة على ضفافه يتآكلها الصدأ.. اجراء الحق الضرر الكبير لاطراف عديدة منها الشركة المستوردة والموارد المائية وامانة بغداد.

وزاة الموارد المائية

ولكي نكون موضوعيين ونلتزم الحيادية التي ميزت المدى في المواضيع التي تناولتها كان لابد من اللقاء بجهات متخصصة ذات علاقة ليكون رأيها فيصلاً للحكم على صحة المعلومات التي بحوزتنا عن الحفارات فكان ان اجرينا هذا الاتصال مع مدير عام وزارة الموارد المائية عون ذياب لنسأله عن ماهية هذا الموضوع الخاص بشراء حفارات لكري نهر دجلة كونه يقع في صلب اختصاص الوزارة فقال ذياب: انه لم يسمع بالمعلومات التي تقول ان مجلس محافظة بغداد استورد حفارتين للوزارة من ضمن ميزانية تنمية الاقاليم ليقدمها هدية لوزارة الموارد المائية.

عندها اتصلنا بالناطق الرسمي لوزارة الموارد المائية علي هاشم الذي قال هو الاخر انه لم يسمع بتلك الصفقة فاتجهنا الى الوزارة ذاتها عسى ان تساعدنا في الوصول الى معلومات دقيقةعن هذا الموضوع الذي لايعلم احدعنه شيئاً لحد الان فكانت، خطوتنا الثالثة مقر الوزارة وتحديداً قسم الاعلام حيث التقينا بمديرة القسم زينة صاحب وطرحنا عليهااسئلتنا واستفسارنا والتي اشارت الى ان الجهة التي يمكن ان تغنينا في هذا الموضوع هي مديرية الكري والحفارات الواقعة في منطقة حي العدل، التي لامناص من التوجه اليها.

دائرة تنفيذ كري الانهار

اتجهنا الى دائرة تنفيذ كري الانهار،والتقينا بالمسؤول هناك لكنه رفض ذكر اسمه لاسباب خاصة كما يقول:فطلبنا منه معرفة تفاصيل الصفقة الخفية فقال ان مجلس محافظة بغداد سبق ان استفسر من الدائرة عن مدى حاجتها الى حفارات لكري نهر دجلة وانه سوف يقوم بالتعاقد مع شركات متخصصة بعد الاعلان بالصحف فضلاً عن الاعلان على الانترنيت لاستيراد حفارتين برمائيتين تقدم للدائرة مجاناً وضمن ميزانية تنمية الاقاليم، ويضيف هذا المسؤول من الطبيعي ان تكون اجابتنا نعم مشيراً الى ان هذا الكلام كان عام ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ وفعلاً تم تجهيز مجلس محافظة بغداد "بالتندر الخاص بالمواصفات "و هي نفسها التي اعلنت عليها الوزارة في مزايدة سابقة وتم استيراد حفارات بضوئها مطابقة لكل المواصفات المعلن عنها بالتندر.

واضاف متحدثي الى ان الحفارات عندما وصلت الى النهر وخرجت لجنة من مجلس المحافظة ودائرة الكري كانت المفاجأة حيث اثبتت الفحوصات ان الحفارات ليست مطابقة لمواصفات التندر المحدد من قبل وزارة الموارد المائية ودائرةتنفيذ اعمال كري الانهار.

وهنا اخبرنا المجلس ان هاتين الحفارتين هما هدية لدائرة الكري والحفر ويمكنهم استلامهما لكن دائرتنا رفضت ذلك لعدم مطابقتها للشروط والمواصفات القانونية وحقيقة نحن لم نتحمل أي خسارة لان العقد تم بين مجلس محافظة بغداد والشركة المستوردة ولانعلم كيف كانت شروط العقد بينهم ولا كيفية ابرامه.

واشار محدثي الى ان دائرة الكري استوردت عام ٢٠١٠ عشرحفارات برمائية وليست اعتيادية لان البرمائية تكون مخصصة فقط للعمل في كري الانهار وذات مواصفات خاصة مثل حجم "الكيلة" وان يكون حفرها بعمق ٣ اضعاف عن الاعتيادية التي تستخدم في تبليط الشوارع.

لجنة لمتابعة الموضوع

يذكر ان المكتب التنفيذي للامانة العامة لمجلس الوزراء اصدر كتاباً بتاريخ ٢٠١٠/٢/٩ بضرورة تشكيل لجنة لمتابعة الموضوع والوقوف على حيثياته الاولية وتشكلت لجنة مشتركة من مجلس محافظة بغداد ومحافظة بغداد ودائرة تنفيذ اعمال كري الانهار باعتبارها الجهة المستفيدة،وتبين ان العقد المبرم مع شركة القاصد للوكالات التجارية بتاريخ ٢٠٠٨/٨/٢٠ والذي ينص على تجهيز حفارة برمائية عدد ٢ / وبعد فحص الحفارات من قبل اللجنة المذكورة اعلاه رفضت تسلم الحفارات كونها غير مطابقة للمواصفات الفنية المثبتة بالعقد الموقع مع محافظة بغداد وبتاريخ ٢٠٠٩/٢/٩ صدر قرار اللجنة بعدم تسلم الحفارات ورفضت المحافظة دفع المبلغ للشركة المستوردة للحفارات الذي كان مخصصاً دفعه من ميزانية تنمية اقاليم المحافظة.

الشركة المستوردة

بعد ذلك اتجهنا الى شركة القاصد للوكالات التجارية والتقينا باحد "موظفي الشركة" الذي يعد بمثابة مدير تجاري تقريباً للشركة وله المام بكل ما يدور من أحاديث واستفهام بشأن هذه الصفقة،فاخبرنا ان الشركة قامت بارسال وفد مكون من ثلاثة اشخاص الى كوريا احدهم رئيس لجنة الموارد المائية في مجلس محافظة بغداد يدعى عبد الله خرز وموظفة وموظفان اخران يمثلان مجلس محافظة بغداد.وقد اطلعت اللجنة نفسها على الحفارات في كوريا وقالت في تقريرها ان هذه الحفارات هي المطلوبة وهذا الكلام موثق في كتب رسمية صادرة من اللجنة وعندما وصلت الحفارات الى ميناء البصرة طلبت اللجنة إرسالها الى بغداد لانهم لايستطيعون الذهاب،وفعلاً تحملت الشركة كل تلك المصاريف وجلبتها الى نهر دجلة.

واضاف المهندس المتحدث ان مبلغ هذه الحفارات بلغت خسائرها٦٠٠ الف دينار تحملتها الشركة لان الحفارات منذ عام ٢٠٠٩ مركونة على رصيف ابونواس وتدفع ايجاراً لامانة بغداد واجور حراسات فضلاعن تحملها نفقات ادامة بالرغم من وقوفها وعدم نزولها الى العمل.

واشار المهندس الى ان اللجنة في كوريا اطلعت على ان الكيلة هي ٩٤ وات ومواصفات التندر ١٠٠ ووافقت اللجنة هناك ولم تعترض وقتها ولاندري سر هذا الاعتراض الذي ظهرالان؟

واين كان المهندس عبد الله رئيس لجنة الموارد المائية في مجلس المحافظة عندما وافق على العقد وعلى المواصفات؟ وبالرغم من كل ذلك فان الشركة تؤكد امكانية اجراء التفاوض مع الجهات الاخرى للوصول الى حل لهذا الموضوع وهي تتحمل الصيانة والادامة وتجهيز الادوات الاحتياطية وتحمل غرامة الفرق في المواصفات من اجل حل هذا الاشكال والا فان الشركة سوف تقوم بتقديم دعوى لوزارة التخطيط لانها تريد اثبات حسن النية إضافة الى اننا، وبحسب قول المهندس، نملك كتباً تدل على موافقة لجنة مشكلة من مجلس محافظة بغداد على استيراد الحفارات وبالمواصفات نفسها.

وقد علمت " المدى " من مصادر خاصة، بان هنالك محاولات من مجلس محافظة بغداد للملمة الموضوع و اخفائه عن طريق شراء الحفارات وصرف مبالغها بطريقة ما. ونعتقد ان الامر يحتاج الى تدخل مجلس النواب والحكومة لتقصي حقيقة هذا الموضوع ومتابعة كل ملفات الفساد، انتصافاً للعراقيين وحقهم في المال العام الذي يهدر بغير مسؤولية!

مجلس محافظة بغداد يستوردها ثم يتنصل من المسؤولية

> شركة القاصد: لجنة تنمية الموارد في مجلس محافظة بغداد وافقت على مواصفات الحفارتين قبل شحنهما من كوريا

> مدير عام دائرة الكري والحفريات: الحفارتان كانتا هديتين من مجلس محافظة بغداد لكنا رفضنا تسلمهما

> وزارة الموارد المائية: الوزارة قدمت لمجلس محافظة بغداد المواصفات "التندر"

بعد ان وصلت ساعات القطع المبرمج الى نحو ٢٠ ساعة في اليوم

مواطنون في نينوى يطالبون الحكومة المحلية بتحمل مسؤولياتها اسوة بباقي المحافظات

□ الموصل /نوزت شمدين

مع اليوم الأول لعام٢٠١١، شهدت نينوى تسجيل رقم قياسي شتوي جديد في ساعات القطع المبرمج للكهرباء، حيث بلغت نحو عشرين ساعة، مقابل اربع ساعات اثنتان منها ليلية، ومثلها نهارية، وهي بطبيعة الحال غير كافية. ازاء هذه الحالة المزرية عبر مواطنون التقتهم المدى في مدينة الموصل عن امتعاضهم، وطالبوا الحكومة المحلية، باتخاذ إجراءاتها المتاحة لرفع ما وصفوه بالحيف عن المدينة، التي تعاني نقصا شديداً في إمدادات الكهرباء الوطنية منذ اسبوعين تقريباً، دون ان يجدوا اي تحرك مثمر من قبل المسؤولين سواء في كهرباء نينوى او في المحافظة نفسها.

تساؤلات المواطنين نقلناها إلى مجلس قضاء الموصل، وهناك قابلنا الحقوقي زهير حازم رئيس لجنة الطاقة والخدمات في المجلس، الذي شرح أسباب الانقطاع الطويل وغير المبرمج للكهرباء، وقال: " في الخامس عشر من شباط ٢٠١٠، تم قياس أحمال محافظة نينوى من الكهرباء لمدة ثلاث ساعات لكل جزء من اجزاء نينوى الاربعة، وطبعاً فهذه المدة غير كافية لضمان الدقة، اضافة الى ان اختناقات عديدة في الشبكة الكهربائية حدثت في تلك الفترة كانت محصلتها بالنتيجة عدم احتساب جزء كبير من الحصة التي تستحقها محافظة نينوى، حيث كان من المفترض ان يكون قياس الأحمال لمدة اثنتي عشرة ساعة في اقل تقدير، للوصول الى الدقة المطلوبة، كماكان ينبغي ايضاً أن يتم التقييس في موسم الذروة وهو كانون الثاني كما هو معمول في جميع دوائر الكهرباء في باقي المحافظات باستثناء نينوى التي جرى فيها التقييس منتصف شهر شباط".

واضاف: " مع ذلك ارتفعت حصة نينوى بموجب التقييس الاخير من ٩،٤٧ من الانتاج الكهربائي على صعيد القطر الى ١٠،٠٤، لكن ما يحدث ان مركز السيطرة الوطني في بغداد يتجاهل حصة نينوى دائما وبشكل متعمد".

وساق عضو مجلس القضاء ما وصفها بالادلة على ذلك: " المئات من الكتب الرسمية التي كتبت من قبل دائرة توزيع كهرباء نينوى، وكذلك من دائرة توزيع كهرباء الشمال، ولكن لم يؤخذ بها من قبل وكيل الوزارة المشرف على شؤون التوزيع على المحافظات المهندس عادل حميد ومدير عام السيطرة المركزية في بغداد المسؤول عن توزيع الكهرباء في العراق المهندس صلاح، وبقيت الحصة الممنوحة لمحافظة نينوى تتراوح بين ٤٢٠-٤٥٠ ميكا واط يوميا وفي الحد الاعلى لا تتجاوز ال٥٠٠ ميكا واط".

وشرح رئيس لجنة الطاقة والخدمات في مجلس قضاء الموصل الية توزيع الكهرباء في نينوى فقال: " الموصل مقسمة الى اثنتي عشرةً مجموعة، اضافة الى مجموعة منفردة هي قضاء الحمدانية ناهيك عن أقضية تلعفر وسنجار، ونواحي الشورة والمحلبية وبعشيقة والقيارة وحمام العليل وغيرها، ومهندسو السيطرة يقومون بتوزيع الحصص حسب الجدول لتلك المجاميع، مع الاخذ بنظر الاعتبار ما يستقطع من الحصة الذي هو بحدود (١٤٥ – ١٧٠ ميكا واط) وتسمى طوارئ وتمنح لمشاريع المياه والمستشفيات والمنشآت النفطية، وبذلك فان المتبقي هو اقل من (٣٢٥)ميكا واط وهي غير كافية على الاطلاق، لان نينوى تحتاج الى اكثر من ٧٠٠ ميكا واط".

واضاف " في فصل الصيف وكما يعرف المتخصصون يمكن اعادة الكهرباء الى مستوى ٣ أو ٣،٥ وحتى ٤، وذلك لأن الاستهلاك في الصيف يتركز فقط على المكيفات والانارة، بخلاف فصل الشتاء الذي يتضاعف فيه الاستهلاك، لاعتماد المواطنين على الكهرباء في تسخين المياه والتدفئة اضافة الى الانارة، لذا فان دائرة السيطرة في هذا الموسم تجبر على عدم اعادة الكهرباء لأكثر من مجموعتين، اي ساعتين لكل مجموعتين، بمعنى آخر ان القطع المبرمج سيكون بين(١٠ -١١) ساعة يومياً، هذا اذا لم يحدث اي توقف في المحطات وتكون الحالة مستقرة، اما اذا خرجت وحدات توليدية خارج العمل فسوف تقل الحصة بطبيعة الحال، وتزداد ساعات القطع".

وذكر زهير حازم أن محافظة البصرة وبسبب ارتفاع درجات الحرارة منحت في شهر تموز ٢٠١٠ أكثر من ٩٠٠ ميكا واط، علما ان حصتها لا تجاوز ٦٠٠ ميكا واط، وعلى اثر ذلك قام صالح الصفو مدير عام توزيع كهرباء الشمال بالطلب من الوكيل الاقدم لوزارة الكهرباء عامر الدوري ان ينصف محافظة نينوى ويمنحها استحقاقها فقط، وهو ما بين ٧٠٠-٧٥٤ ميكا واط في فصل الصيف، فاعتذر الوكيل واجاب بانه سيقوم بمساعدة محافظة نينوى في فصل الشتاء وذلك لاعتدال درجات الحرارة في البصرة مقابل الانخفاض الكبير في هذه الدرجات في نينوى،

ومنذ ٢٠١٠/١٠/٢٥، بدأت الاتصالات واللقاءات والطلبات الموجهة للوكيل الاقدم بتنفيذ ماوعد به لكن دون جدوى.

وتحدث عضو مجلس القضاء عن مشاكل أخرى تواجه كهرباء نينوى وهي قيام مركز السيطرة الشمالي "تازة" باطفاء محطات "١٣٢" التي يبلغ عددها ٦ محطات، واذا ما استمرت هذه الحالة فانها ستنعكس على جدول تجهيز المواطنين، حيث يؤدي الى ازدياد ساعات القطع.

واشار زهير حازم الى أن المتحكمين بالسيطرة الكهربائية في تازه هم من المهندسين صغار السن ٨٣ و ١٩٨٤، ومن بينهم المهندسون محمد نوري وعلي الصدري، والمهندس أنس، ويتذرعون عادة بحجج وصفها بالواهية وغير المقنعة كتعديل التردد وغيرها من المبررات، حيث ان تعديل التردد ليس على محافظة نينوى فقط، وإنما يجب آن تستقطع هذه الحصة من جميع محافظات العراق ولا يقع تعديل التردد فقط على راس مواطني محافظة نينوى.

ويرى رئيس لجنة الطاقة والخدمات آن الحل الأمثل لمعالجة مشكلة الكهرباء في نينوى هو اللجوء الى الاستثمار، ولكن بحسب استدراكه فان حتى هذا الخيار تجابهه جملة من العراقيل، اولها ان مجالس المحافظات ليس لها صلاحيات بالاستثمار باكثر من ثلاثين ميكا واط لكل محافظة، ومازاد عن ذلك تتكفل به الحكومة المركزية، ونينوى تحتاج الى ما يقرب ٧٠٠ ميكا واط، حتى تستطيع تدارك احتياجها في الوقت الراهن.

المواطن في نينوى، يعتبر اي تصريح من مسؤول لتبرير مشاكل الكهرباء، مجرد ذريعة جديدة للتهرب من المسؤولية، لانه عادةً ما يعقد مقارنة بين الوضع الكهربائي لمحافظته مع باقي محافظات العراق واقربها محافظات اقليم كردستان، فيجد ان نينوى متأخرة جداً في هذا المجال،

المواطن ياسر المفتي ٣٩ سنة(كاسب)، واحد من هؤلاء المواطنين، وهو يحمل مجلس محافظة نينوى مسؤولية مايجري من ترد في الواقع الخدمي عموما، وتفاقم ازمة الكهرباء على وجه الخصوص، وقال للمدى: " مجلس محافظة البصرة هدد كما سمعنا عبر وسائل الاعلام بمقاضاة وزارة الكهرباء لعدم حصول المحافظة على حصتها من الكهرباء، هذا الموقف حتى وإن بقي في حدود التصريحات، هو بالتأكيد يطمئن المواطنين هناك على أن هناك من يطالب بحقوقهم، ولم يكتف المجلس بالصمت كما يحدث في أماكن أخرى.

أما المواطنة نور عامر(ممرضة)، فقد تساءلت عن جدوى الزيارات التي قام بها عدد من الوزراء وبشكل جماعي الى الموصل في أوقات متفرقة من العام الماضي، وقيل أنها تستهدف حل مشاكل محافظة نينوى،و لماذا لم ينجم عنها فعل ملموس من قبل المواطن؟، ولماذا نجد أنفسنا في مواجهة أزمة كهرباء خانقة في الشتاء، وهو الموسم الذي كنا نعتقد في الماضي انه الأكثر سخاءً بالكهرباء مقارنة بموسم الصيف الذي تتبخر فيه الكهرباءعادة!.

المناطق الصناعية في كلا جانبي مدينة الموصل، هي الأكثر تضررا من ازمة الكهرباء الحالية، تليها سوق حي الجزائر لمنتجات الحيوانية، ثم المجمعات السكنية(شقق)في منطقة الكرامة، هذا بحسب جولة استطلعنا فيها آراء المواطنين، غالبيتهم المطلقة اكدوا اعتمادهم التام على المولدات الكهربائية في الاحياء السكنية والمناطق التجارية، وأنهم لا يحصلون على التيار الكهربائي(الوطني) سوى ساعتين فقط في النهار، ومع هطول الأمطار الغزيرة خلال اليومين الماضيين فان حتى تلك الساعتين تصبحان غير مؤكدتين مع الأعطال التي تصيب الشبكة بشكل مفاجئ، وطالب المواطنون هذه المرة ايضاً من الحكومة المحلية بموقف مجد بدلاً من الوعد بارسال وفود الى وزارة الكهرباء لمناقشة الازمة معها، لأن الوقت يمر وساعات القطع تزداد يوماً بعد آخر.